

ضغوط عربية على حماس وفتح لتمير الانتخابات دون منغصات

في القاهرة، تراعى الثوابت الفلسطينية السياسية والنضالية، فالانتخابات وسيلة وليست غاية.

ويقول مراقبون إن هناك إشارات عديدة لا تشجع على التفاؤل، فما هو مطلوب لتجاوزه يحتاج إلى تنازلات من جميع الفصائل، كي يتسنى ضبط زوايا الدفة السياسية، والقضايا محل النقاش يمكن أن تتفرع إلى نقاط يصعب التفاهم حولها، تتعلق بصلاحيات الأجهزة الأمنية التي تديرها حماس في الانتخابات، واليات تطبيق الإجراءات الفلسطينية على مناطق تديرها إسرائيل مثل القدس الشرقية.

وحاولت السلطة الفلسطينية تجاوز هذه العقبة جعل الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة لتقليل الصدام المتوقع مع إسرائيل، والميل نحو تشكيل قائمة موحدة بين فتح وحماس لضمان توزيع رضائي لمقاعد المجلس التشريعي. وتحسب فتح وحماس من أن تتمخض الانتخابات عن مشهد يؤدي إلى خلاف ما كانتا تطمحان إليه عندما توافقا على إجرائها مؤخرا، وأرادتا التحايل على تجديد الشريعات السياسية، مع الاحتفاظ بالحالة الراهنة من التقسيم الضمني بينهما، حيث تسيطر فتح على الضفة الغربية، بينما تنشب حماس مخالبها في قطاع غزة.



فايز أبو عبيطة
هناك قضايا تحتاج
إلى نقاش بينها محكمة
الانتخابات

وأكد نائب أمين سر حركة فتح فايز أبو عبيطة، أن اجتماعات القاهرة تستهقر طمأننة الجميع بشأن نزاهة وجدية وشفافية إجراء الانتخابات والاستجابة لمطالب كل الفصائل بشأن الآليات التي تمنحهم الثقة الكاملة لخوض غمار السباق الانتخابي والبرلماني، تمهيدا لمصالحة أشمل وأوسع لإنهاء الانقسام الفلسطيني.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن هناك قضايا تحتاج إلى نقاش وتوافق بين الأطراف المختلفة، بينها محكمة الانتخابات والأطراف المشرفة عليها تحديدا في غزة، مشيرًا إلى أن حركة فتح تذهب إلى القاهرة بقلب مفتوح لمناقشة جميع التفاصيل والاستماع لرؤى الفصائل، بما يدعم وجود إرادة حقيقية لإنجاح العملية الانتخابية.

وتابع قائلا "أي فصائل أو تنظيم ستكون لديه تحفظات أو تساؤلات أو إشكاليات لها علاقة بالانتخابات سوف يجري النقاش حولها، وجدول أعمال النقاشات يضمن الوصول إلى حلول نهائية لتلك المشكلات في غضون يومين، وقد يكون هناك تمديد لفترة التفاوض إذا استلزم الأمر ذلك".

القاهرة - قالت مصادر مصرية لـ "العرب" إن تزامن اجتماع الفصائل الفلسطينية، في القاهرة الإثنين مع اجتماع لوزراء الخارجية العرب، بدأ متعمدا للمزيد من الضغط على الفصائل لتجاوز الخلافات التقليدية في ما بينها. وأوضحت المصادر أن رسالة الاجتماعين في غاية الأهمية، فإما أن تترفع الحركات عن الانقسام وتعيد اللحمة الوطنية وإما تواجه مستقبلا أشد قتامة، فالتطورات التي تمر بها المنطقة لن تجعل للقضية الفلسطينية مكانا رئيسيا، إذا جرى تفويت فرصة الزخم السياسي الذي توفر لها مع قدوم الإدارة الأميركية الجديدة.

ودعت مصر والأردن إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب الإثنين، لتنسيق المواقف السياسية الفترة المقبلة، والخروج بتفاهات عربية للتعامل مع القضية الفلسطينية بعد سنوات من الإهمال والتجاهل الدولي.

ويهدف الاجتماع العربي إلى بلورة موقف جامع تجاه التطورات التي تشهدها المنطقة، بما يعزز التضامن والعمل العربي المشترك، ويعيد التأكيد على الثوابت المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وبحثت سوزانا تريستل الممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط الثلاثاء، مع أمين الجامعة العربية أحمد أبو الغيط، السياسات الأوروبية حيال القضية الفلسطينية وخطط التحرك في المستقبل، وعرضت رؤية عربية لإحياء المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

وتواصلت وفاد 14 فصلا على القاهرة الأحد، استعدادا للدخول في حوار وطني دعت له مصر الإثنين، لمدة يومين، وقد تمتد لأكثر من ذلك، لمناقشة تفاصيل ملفي الانتخابات والمصالحة الواجبة.

ولدى كل فصيلة أجنحة معينة تحتاج إلى جهود مضيئة للتقريب بينها، فالهوية ذات خصال السنوات التي انقطع فيها الحوار الجماعي المباشر، وهو ما يضع على عاتق الوساطة المصرية حملا ثقيلا، للتوفيق بين متطلبات المرحلة التي تمر بها القضية الأم، وبين حسابات الفصائل التي عمت المازق الفلسطيني، والعربي عموما.

وتخشى دوائر فلسطينية أن تكون هذه الجولة من الحوار طريقا لإنشال مشروع للانتخابات العامة التي دعا إليها الرئيس محمود عباس (أبو مازن) الشهر الماضي وأصدر مراسيم قانونية بمواعيدها، في ظل القضايا المطروح للتوافق حولها، والتي تتطلب تنازلات من فتح وحماس، حيث قبلنا بالانتخابات تحت ضغوط إقليمية ودولية.

وربطت بعض الحركات دخولها الانتخابات بما سيتمخض عنه حوار القاهرة من نتائج إيجابية، ورهنت مشاركتها بالتوصل إلى مصالحة شاملة

الراعي يطالب بتدويل قضية سلاح حزب الله البطيريك الماروني: كفى احتكاما إلى السلاح.. لقد شعبنا اغتيايلات



دعوة البطيريك الماروني مار بشارة بطرس الراعي إلى عقد مؤتمر دولي خاص بلبنان يتم من خلاله وضع حد للسلاح غير الشرعي، هي بمثابة صرخة في ظل استتساع خطر استمرار تجاهل هذا السلاح، الذي كان آخر ضحاياها الناشط والكاتب لقمان سليم.

بيروت - طالب البطيريك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي في عظته الأحد بطرح قضية لبنان في مؤتمر دولي خاص ترعاه الأمم المتحدة، يضع حدا لتعدية السلاح، فيما بدأ إشارة إلى سلاح حزب الله.

يأتي ذلك فيما لم يستق بعد اللبنانيون من حادثة اغتيال الكاتب المعارض لحزب الله لقمان سليم الذي عثر عليه الأسبوع الماضي مقتولا داخل سيارته بالرصاص، بمنطقة العدوسية جنوبي لبنان حيث وجهت عائلته أصابع الاتهام لحزب الله بالوقوف وراء ذلك.

وفي معرض دعوته لعقد مؤتمر دولي خاص، شدد الراعي على ضرورة تثبيت لبنان ضمن أطره الدستورية الحديثة التي تركز على وحدة الكيان وتوفير ضمانات دائمة للوجود اللبناني تمنع التعدي عليه والمس بشرعيته وتضع حدا لتعدية السلاح.

ويبدأ الراعي الأعلى صوتا في الأشهر الماضية لجهة المطالبة بضرورة وضع حد للسلاح غير الشرعي، في مقابل تراجع أصوات باقي الطيف المعارض لدواع مختلفة.

ويدرك اللبنانيون بمن فيهم المعارضون أنه ليس بمقدورهم إجبار الحزب على تفكيك ترسانته من الأسلحة ما لم يكن هناك ضغط دولي حقيقي.

ويُدفع لبنان منذ سنوات فاتورة سلاح حزب الله، سواء كان على الصعيد الداخلي حيث يمنح هذا السلاح الحزب اليد الطولى في خط مصير لبنان، أو على الصعيد الخارجي لجهة تحول هذا السلاح إلى خطر يهدد دولا عربية، حيث يخوض اليوم حزب الله معارك نيابة عن طهران ويسجل حضوره في عدة جبهات من بينها سوريا واليمن.

رشا سليم

لقمان سليم كان
يخيفهم بأفكاره
المؤثرة في العالم

وحذر الكاردينال من أن لبنان بلغ مرحلة خطيرة وقال إن ثمة إصرار على إسقاط الدولة، متوجها إلى المسؤولين بالقول "الشعب ليس غنما للذبح في مسالخكم".

وأضاف الراعي "أصحاب السلطة في مكان مع مصالحهم وحساباتهم ومصصهم، والشعب في مكان آخر مع عزه وحرمانه وجوعه".

وأوضح "شعبنا يحتضر والدولة ضمير ميت. جميع دول العالم تعاطفت مع شعب لبنان إلا دولته"، سائلا "فهل من جريمة أعظم من هذه؟".

وتعكس تصريحات الكاردينال حالة يأس من إمكانية توصل الفرقاء إلى حل للأزمة المزبوجة التي يعاني منها لبنان، وقد سبق أن طرح عدة مبادرات لإنقاذ لبنان ومنها مبادرة الحياض الناشط التي أرسل نسخة منها للأمم المتحدة.

ومنذ قيامه بجذ لبنان نفسه حبس الصراعات الإقليمية، وذلك يعود إلى موقعه الجيوسياسي الحساس، الذي يجعله مؤثرا ومثارا بكل ما يجري من حوله.

ويرى مراقبون أنه لا يمكن تحميل الجغرافيا مسؤولية الانهيار الجاري في لبنان، فالنخبة السياسية في هذا البلد من تتحمل المسؤولية الأكبر في ظل مناكفاتها المستمرة وصراع التوافق بين أقطابها، والذي حال دون الوصول إلى

توافق حول تشكيل حكومة جديدة منذ استقالة حكومة حسان دياب في أغسطس الماضي على خلفية انفجار مرفأ بيروت.

وليفت المراقبون إلى أن دعوة الراعي هي بمثابة صرخة لإنقاذ لبنان من نخبته ومن سلاح الحزب الذي لم يعد بالإمكان الإغفال عن خطورته، في ظل تدرج الأمور من سوء إلى أسوأ، وقد تم كسر جميع الخطوط الحمراء التي رسمت في السنوات الماضية بما في ذلك عودة مسلسل الاغتيالات.

وعبر البطيريك الماروني عن استنكاره لاغتيال لقمان سليم، وقال "لقد شعبنا حروبا وقتنا واحتكاما إلى السلاح. لقد شعبنا اغتيالات".

وأضاف "لقد أدمى قلوبنا وقلوب الجميع في اليومين الأخيرين استشهاده الناشط لقمان محسن سليم، ابن البيت الوطني والعائلة العريقة".

وطالب الدولة بالكشف عن ملابسات اغتياله وعن الجهة المحرضة على هذه

لكف يد إيران

الجريمة السياسية النكراء. واتهمت رشا سليم، شقيقة لقمان سليم في وقت سابق حزب الله "باغتيال أخيها لأنه كان يخيفهم بأفكاره المؤثرة في العالم". وسليم (58 عاما) ناشط بارز وأحد أبرز المعارضين لحزب الله، وكان يدير مركز "أمم" للأبحاث والتوثيق ضمن جزء من منزل عائلته في حارة حريك بالضاحية الجنوبية لبيروت، معقل الحزب، الأمر الذي كان يُنظر إليه على أنه تحدٍ للأخير.

وسبق أن تعرض الراحل لحمات "تخوين" عدة من قبل أنصار حزب الله وحليفته حركة أمل، حتى أنهم دخلوا العام الماضي حديقة منزله، تاركين له رسالة تهديد، وملوحين برصاص وكاتم صوت. وآنذاك، أصدر سليم بيانا حمل فيه مسؤولية تعرضه لأي اعتداء إلى حزب الله بزعامة حسن نصرالله، وحركة أمل برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري.

الواجهات العشائرية بالأردن في مهب قانون أملاك الدولة

تسوية سواء ما يتعلق بالواجهات العشائرية أو تصويب أوضاع المساكين على أراضي الدولة.

شباب العشائر يطالبون
بتمكينهم من أراض لتوفير
مواطن شغل، ولحل أزمة
الإسكان، معتبرين أن لهم
حقوقا تاريخية فيها

ويقول إن "العقوبات الموجودة في القانون الأصلي غير رادعة، ولا يعقل أن تكون العقوبة في 2021، تتراوح بين 20 و100 دينار. وقد تم تحديث هذه الأمور لتحقيق غاية الردع للحفاظ على أملاك الدولة".

ويفرض القانون الجديد عقوبة سجنية تصل إلى ستة أشهر أو دفع غرامة مالية لا تقل عن ألف دينار، لكل من أقام منشآت ومباني على أملاك الدولة، ولا تبدو حجج الحكومة مقنعة بالنسبة للكثيرين الذين يعتبرون أنه غير منصف، وينطوي على بنود مثيرة للقلق وتحتاج إعادة النظر فيها.

للعشائر في تلك الأراضي. وكانت أراضي المملكة موزعة بين العشائر خلال الحكم العثماني، وقبل قيام إمارة شرق الأردن وبعد نشوء الإمارة اعترفت السلطة القائمة حينها بحق العشائر في تلك التقسيمات الواجهية بشكل مبدئي، وخصوصا لمن قام بتسجيل تلك الأراضي بشكل قانوني.

وعلى مدى العقود الماضية استعدت الدولة ملكيتها لجزء كبير من الأراضي، لكن المسألة ظلت محل أخذ ورد، قبل أن تتخذ بعدا جديدا في السنوات الأخيرة.

وتخشى العشائر من أن يؤدي القانون الجديد للحفاظ على أملاك الدولة إلى عرقلة فرص تسوية هذا الملف. وتدافع الحكومة عن جدوى إقرار القانون، وأكد وزير المالية محمد العسيس أن الغاية من المشروع هي الحفاظ على أراضي الخزينة للأجيال القادمة، والتي تشكل 65 في المئة من أراضي المملكة، مشيرًا إلى أن القانون الحالي أقر قبل سنتين عاما عندما كان سكان الأردن نحو مليون نسمة، وكانت قيمة الدينار أكبر مما هي عليه حاليا.

ويوضح العسيس أن تعديلات القانون لا تمنح أو تمنع إجراء أي

وكثيرا من شهدت بعض محافظات المملكة مسيرات احتجاجية تطالب بتمكين شباب العشائر من تلك الأراضي، لتوفير مواطن شغل، وأيضا لحل أزمة الإسكان المتنامية، مستندين في الدفاع عن مشروعيتها مطالبهم بالحق التاريخي لغائدتهم.



قوانين وقرارات متتالية تثير هواجس العشائر

الذي يعطي من يريد ويأخذ ممن يريد، متسائلا عن عدم إعطاء الفقراء حقوقهم وملكيتهم للأراضي التي يسكنون عليها، ومشيرا إلى أن هناك فسادا كبيرا في أملاك الدولة، وأن هناك قطعتي أرض في مادبا (وسط) يعتدي عليها شخص واحد ولم تستطع الحكومة تحصيلها منه من جهته حذر النائب صالح العرموطي من أن المشروع يمكن أن يؤثر على السلم الأهلي، وأصفا إياه بـ "الخطير جدا".

وأوضح الزعبي أنه في ظل هذا القانون لا يوجد أي نص يمنح مجلس الوزراء إجراء تسوية مع المواطنين، وأن القانون لا يصلح في الوقت الحالي حتى انتهاء كل التسويات، وأنه مع رد القانون كونه يشكل خطورة مع المواطنين. ويعتقد الكثيرون أن هذا القانون من شأنه أن يؤثر على تسوية ملف الواجهات العشائرية، التي تطفو في كل مرة إلى السطح دون أن يتم إيجاد تسوية لها.

وقال النائب علي الخاليلة إن مشروع قانون المحافظة على أملاك الدولة ضد العشائر الأردنية. وشدد على أن العشائر جاءت قبل نشوء الدولة الأردنية، محذرا من خطورته.

عمان - يثير قانون أملاك الدولة الذي أقره مجلس النواب الأردني بانتظار المصادقة عليه من قبل مجلس الأعيان، انتقادات واسعة في المملكة بين من يعتبرونه استهدافا جديدا للعشائر، ومن يرون فيه حماية للمتنفذين.

ويستهدف مشروع القانون الذي يحل محل القانون الحالي الذي جرى إقراره في عام 1961، تشديد الرقابة على أراضي وأملاك الدولة، وفرض عقوبات على المتجاوزين، وإلزامهم بإزالة الأعداءات وفق إجراءات محددة.

وكان النائب المخضرم عبد الكريم الدغمي، في مقدمة الرافضين للقانون إذ اعتبر أن الهدف منه حماية المتنفذين، وأنه جاء للصغار وليس للكبار، لافتا إلى وجود أطراف تستاجر أراضي الخزينة للمتنفذين بأسعار رمزية لغاية استخدامها بالطاقة الشمسية.

ولفت النائب فواز الزعبي إلى أن متنفذين ومنهم من جلس في مكان الحكومة، استولوا على 50 وحدة أرض زراعية في الأغوار وسجلوها باسم أحفادهم وأقاربهم، متسائلا عن عدم محاسبتهم بأثر رجعي. وأكد الزعبي على أن صاحب الولاية في النهاية هو مجلس الوزراء